

التحليل ، وعقود المعاوضات والتبرعات على سواء^(١) .

ثانياً : إن المذهب المالكي ، هو أكثر المذاهب الفقهية توسعاً في تطبيق مبدأ الذرائع^(٢) ، وهو مبدأ يتجه اتجاهين :

الأول : اتجاه الى الباعث على التصرف .

الثاني : اتجاه الى مآل التصرف .

فكيف يتفق القول بأنه مذهب موضوعي النزعة ، مع اعتباره مبدأ سد الذرائع أصلاً هاماً لاستنباط الاحكام في فقهه ؛ حتى صار يعرف فقه به .

ثالثاً : على ان الامام مالك - رحمه الله - قد قال ببطان بيع العينة ، ولو لم يكن قد توفر الباعث لدى المتعاقدين او احدهما ، واكتفى بالمظنة البعيدة لهذا الباعث ، ، وهي افضاء هذه المعاملة في كثير من الاحوال الى امر محرم ، وهو الربا ، حتى ولو لم تبلغ هذه الكثرة مرتبة الامور الغالبة على الظن ، اذا ثبت هذا ، فلا ن يقول ببطان التصرفات التي توافر فيها الباعث بدلالة القرائن من باب أولى . كذلك قال بتوريث كل مبانة في مرض الموت ، ولو لم يتبين له الباعث غير المشروع في كل حادثة على حدة ، وهو حرمانها من الارث ، اكتفاء بهذه المظنة ، وهي مرض الموت ؛ اعداما لهذا التصرف في ذاته في هذا الظرف ؛ سداً للذريعة ؛ واحتياطاً لدفع المفسدة ؛ وتطبيقاً لنظرية التعسف في اوسع مدى .

(١) الموافقات ج ٢ ص ٣٢٣ و ص ٣٣١ و ص ٣٣٣ وما بعدها .

(٢) الموافقات ج ٤ ص ٢٠٠ وما بعدها .